

التحول الرقمي في القطاع المالي وتأثيره على الأسواق الليبية

عماد عبدالله مسعود معيوف ^{ID}

قسم الاقتصاد، كلية العلوم الانسانية والطبيعية، جامعة الزيتونة، ترونة، ليبيا

emadabdullah840@gmail.com

ملخص:

يشهد العالم تحولاً رقمياً سريعاً، وليبيا ليست استثناءً من هذا التغير الجذري، ويهدف هذا التحول إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب الحياة، من الحكومة إلى الأعمال التجارية، وصولاً إلى الأفراد، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع التحول الرقمي في ليبيا، وتأثير هذا التحول على الأسواق الليبية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة ووصف التحولات الرقمية، ومدى الاعتماد على الرقمنة، وتأثيرها على الأسواق والاقتصاد، وبوجه خاص السوق الليبي، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، من أهمها ما يتعلق بالعوائق والتحديات، حيث يُعد ضعف البنية التحتية، وخاصة الإنترنت، بالإضافة إلى نقص التشريعات والتحديات الأمنية، من أبرز العوائق التي تعرقل تطبيق التحول الرقمي بشكل فعال. الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، ليبيا، العوائق والتحديات، الأسواق الليبية

Abstract

The world has witnessed a rapid digital transformation, and Libya is no exception to this transformational change, as this transformation aims to integrate digital technology into all aspects of life, from government to business to individuals. The study aimed to shed light on the digital diversity in Libya, as this diversity is based on the Libyan diversity, as the study relies on analytical descriptive models that rely on digital visual study and reliance on digitization and makes it clear, especially in the Libyan market. The study reached several results, including the most important obstacles and challenges: The integration of neural networks, especially the Internet, in addition to data defects and security challenges, are among the most prominent obstacles that hinder the effective implementation of digital transformation.

Keywords: digital diversity, Libya, obstacles and challenges, precise definition

المقدمة

ساهمت التطورات التقنية الحديثة في جعل الاقتصاد والأسواق العالمية والمحلية أكثر سهولة في المعاملات التجارية والنشاط الاقتصادي، مما أدى إلى حدوث تغيرات جذرية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ حيث أصبح الاقتصاد الرقمي هو الاقتصاد الرائد على الساحة العالمية والمحلية، كما أصبح للتحول الرقمي أثر كبير على مختلف القطاعات، وخاصة قطاع الأسواق سواء المحلية أو العالمية، وعليه أصبح التحول الرقمي ضرورة لتطوير الاقتصاد، مما يساعد على رفع الكفاءة وتحسين جودة الخدمات، وفي ظل التوسع في تطبيق التطورات التقنية والمعرفية الحديثة وتوظيف التكنولوجيا على الوجه الأمثل، فإن كل ذلك يساهم بشكل كبير في حدوث تطور هائل في الأسواق المحلية والعالمية، فتطبيق التحول الرقمي في الاقتصاد الليبي ساهم بشكل كبير في تقدم الاقتصاد ومساعدته على ملاحقة التطورات العالمية، على الرغم من أن الاقتصاد الليبي واجه العديد من التحديات التي تعرقل عملية التحول الرقمي، وعلى الرغم من هذا استطاع الاقتصاد الليبي تطبيق التحول الرقمي ولكن ليس بالمستوى المطلوب، وفي حالة استمرار الاقتصاد الليبي في تطوير نفسه من خلال الاتجاه نحو التقدم التكنولوجي وتطبيق التقنيات الحديثة، فسيصبح الاقتصاد الليبي قادراً على مواجهة ومنافسة الأسواق العالمية.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول مدى تأثير التحول الرقمي على الأسواق الليبية، حيث ساهمت التطورات التكنولوجية والتحولات الرقمية في إحداث تغيرات جذرية في الأسواق العالمية، مما أدى إلى زيادة التحديات أمام السوق الليبي، نظراً لمعاناته من ضعف البنية التحتية اللازمة لمواكبة هذه التطورات، إلى جانب غياب التشريعات القانونية الملائمة لتنظيم السوق الليبي، كما يفتقر السوق إلى التمويل الكافي الذي يمكنه من التحول إلى سوق رقمي متكامل

قادر على منافسة الأسواق العالمية ومواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة. ومن هنا يبرز التساؤل الرئيسي لهذا البحث: "كيف أثر التحول الرقمي على السوق في ليبيا؟"

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة أسئلة فرعية، وهي كالآتي:

1. ماهية التحول الرقمي؟
2. ما أهمية التحول الرقمي؟
3. ما واقع التحول الرقمي الليبي؟
4. ما أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في التحول الرقمي؟
5. ما مدى تأثير تطبيق التحول الرقمي في القطاع المالي على مؤشرات السوق الليبية مثل السيولة وحجم التداول والاستثمار؟
6. ما العلاقة بين انتشار الخدمات المصرفية الرقمية وتغير سلوك المستهلكين في الأسواق الليبية؟

أهداف البحث

1. تحليل أثر التحول الرقمي في القطاع المالي على أداء السوق الليبية واستقرارها.
2. دراسة العلاقة بين الخدمات المالية الرقمية (مثل المحافظ الإلكترونية، التطبيقات المصرفية) ونمو النشاط التجاري في الأسواق الليبية.
3. التعرف على ماهية التحول الرقمي وأهميته.
4. تسليط الضوء على واقع التحول الرقمي في ليبيا.
5. التركيز على التحديات التي تواجه التحول الرقمي في ليبيا.
6. توضيح أهم التأثيرات للتحول الرقمي على الاقتصاد في ليبيا.

أهمية البحث

تكمن أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على التطورات التكنولوجية الحديثة والتحول نحو الرقمنة، باعتباره ضرورة لمواجهة الأسواق العالمية القوية، وذلك من خلال الاستفادة من هذه التطورات التقنية السريعة، ومن هذا المنطلق تبرز أهمية فهم أثر هذه التحولات وتطبيق التقنيات الحديثة في الأسواق العربية، ولا سيما السوق الليبي بما يساهم في تعزيز قدرته التنافسية ومواكبته للتغيرات العالمية المتسارعة في مجال الاقتصاد الرقمي.

منهج البحث

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى دراسة ووصف مظاهر التحول الرقمي، وتحليل مدى الاعتماد على الرقمنة وتأثيرها في الأسواق والاقتصاد، مع التركيز بشكل خاص على السوق الليبي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (المصدر، وآخرون، 2020) بعنوان: دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال

هدفت الدراسة إلى عرض أهم المكاسب المتحققة من تعزيز التحول الرقمي في المؤسسات الفلسطينية، وإبراز ملامح قطاع التكنولوجيا والاتصالات في فلسطين، وقد تم استخدام المنهج الوصفي لاستعراض أهمية التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج،

من أبرزها أن مؤشرات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في فلسطين تُظهر وجود قدرة فنية وتنظيمية تعزز من فرص التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية والخاصة، وذلك رغم المعوقات المتراكمة التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على تطور هذا القطاع.

2. دراسة (خالد علي وآخرون، 2021) بعنوان التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي: الواقع والآفاق، مجلة الدراسات الاقتصادية هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التحول الرقمي في قطاع الأعمال الليبي ومدى نضوجه رقمياً من خلال إبراز أهميته ومبادئه وأسس ومراحل ونماذجه وسبل نجاحه والاستفادة من ذلك في تطوير جهود التحول الرقمي في ليبيا وبالتحديد في ظل جائحة كورونا، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على وصف الظاهرة محل الدراسة واقعها، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الأعمال الليبي قطاع غير ناضج رقمياً ولم يستطع الصمود أمام جائحة كورونا حيث أن ليبيا تعتبر من الدول المتضررة اقتصادياً نتيجة انتشار فيروس كورونا.

3. دراسة (كنزة تنيو، محمد الدهان، 2019) بعنوان واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة.

هدفت الدراسة إلى التعرف على البنية الرقمية لمختلف الدول العربية لتحديد من استعدادها للتحول الرقمي، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف بمؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي، وتحديد طرق ومحاور قياس كل مؤشر، وتوصلت الدراسة إلى يوجد فرق كبير لدول الخليج العربي عن باقي الدول العربية حيث أن هذه الدول استطاعت منافسة حتى الدول المتقدمة في معظم المؤشرات الدولية.

منهجية البحث

المجتمع والعينة

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين والمتخصصين في القطاع المالي والاقتصادي الليبي، بما في ذلك موظفو البنوك والمؤسسات المالية والخبراء الاقتصاديون، وتم اختيار عينة عشوائية من 100 مشارك تمثل مختلف القطاعات ذات الصلة للتحقيق في الموضوع بصورة شاملة وموضوعية.

أداة الدراسة

تم تصميم استبيان مكون من عشرة أسئلة مغلقة ومفتوحة، بهدف قياس أبعاد التحول الرقمي في القطاع المالي الليبي، ومدى تأثيره على الأسواق المحلية. وقد تناولت الأسئلة عدة محاور، شملت مستوى تبني التحول الرقمي، والتحديات التي تواجهه، بالإضافة إلى أثره على الاقتصاد الليبي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) وذلك بهدف تقديم نتائج دقيقة تساهم في تحقيق أهداف البحث.

الحدود الزمانية للدراسة: 2024 - 2025م

الإطار النظري

المبحث الأول: "التحول الرقمي في القطاع المالي الليبي الواقع والتحديات"

المطلب الأول: ماهية التحول الرقمي

ماهية التحول الرقمي هي التحولات الناتجة عن استحداث التقنيات الرقمية التي تولد المعلومات وتعالجها وتشاركها وتقوم بنقلها، كما مر التحول الرقمي بعدد من المراحل المدفوعة بالتقدم التكنولوجي والابتكارات. (Katz, 2017, p: 6)

أهمية التحول الرقمي:

قامت العديد من المؤسسات في دول مختلفة من العالم بالاستفادة من التقنيات الرقمية لخدمة المستفيدين بكفاءة عالية، ولقد تجاوز التحول الرقمي من مفهوم استخدام التطبيقات التكنولوجية؛ فقد أصبح منهج وأسلوب عمل واستثمار وفي الفكر والتغيير في السلوك لإحداث تغيير جذري في الطريقة وأسلوب العمل. (المصدر، وآخرون، 2020: ص: 6)

يساهم التحول الرقمي في انتقال مؤسسات القطاعين العام والخاص معاً إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية المتطورة في مجالات الابتكار، وتقديم الخدمات، وتحسين الكفاءة بشكل فعال ومتقدم، ويؤدي ذلك إلى تحقيق العديد من المزايا، مثل اختصار الوقت، وخفض التكاليف، وتعزيز المرونة والكفاءة في العمليات الإنتاجية، بالإضافة إلى تحسين جودة الخدمات، وتبسيط الإجراءات، وخلق فرص جديدة ومبتكرة. (المصدر وآخرون، 2020: 6)

كما يساهم التحول الرقمي في تسهيل تبادل المعلومات، والحد من مظاهر الفساد والبيروقراطية المنتشرة في القطاعات العامة، ويساعد الاعتماد على الخدمات الرقمية المؤسسات والشركات على التوسع والانتشار، إلى جانب تعزيز الشفافية في تداول البيانات والمعلومات المتاحة، وذلك بكفاءة وفعالية عالية.

المطلب الثاني: واقع التحول الرقمي الليبي

اتخذت الدولة عدة إجراءات في سبيل التحول نحو الاقتصاد الرقمي، حيث أصدرت الحكومة مجموعة من القرارات التي تهدف إلى تفعيل هذا التوجه في ليبيا، إلى جانب إطلاق مبادرات تهدف إلى ربط جميع الجهات الحكومية والعامة ضمن منظومة رقمية موحدة، كما قام مصرف ليبيا المركزي بتنفيذ عدد من المبادرات المهمة في هذا السياق، من أبرزها التوسع في قاعدة الدفع الإلكتروني، ودعم مسار التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

الواقع الاقتصادي في ليبيا والآثار المترتبة على جائحة كورونا

شهدت الدولة الليبية أوضاعاً اقتصادية غير مستقرة منذ بداية جائحة كورونا في عام 2020م، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الاقتصاد الوطني، وأسهم في تدهور النشاط الاقتصادي غير النفطي، مع غياب رؤية واضحة حول إمكانية تعافي الاقتصاد الليبي من جديد، وفي منتصف مارس من العام نفسه، وبعد ظهور أولى الإصابات في الدول المجاورة، اتخذت الحكومة الليبية مجموعة من الإجراءات الاحترازية، كان من شأنها إيقاف شبه كامل للنشاط الاقتصادي، لا سيما في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل التوريد الخارجية. (علي، وآخرون، 2021: ص: 181)

المستوى القطاعي: تأثرت المشروعات الصغيرة بسبب الإجراءات الاحترازية التي قامت بها الدولة وانخفاض قدرتها في الحصول على التمويل الذاتي وكذلك توفير المواد الأولية من الخارج مما أدى في النهاية إلى انخفاض كبير في مستويات الإنتاج ونقص المعروض من السلع والخدمات (علي وآخرون، 2021: 182).

المستوى الكلي: تأثر الاقتصاد الليبي ككل بسبب اعتماده الرئيسي والمباشر على القطاع النفطي والتي شهد تراجعاً كبيراً بسبب جائحة كورونا، مما أدى إلى تدهور النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، ونتيجة إلى تلك الآثار الاقتصادية المتدهورة قررت الحكومة الليبية إلى النهوض بالاقتصاد، وتحسين البنية التحتية المتهالكة والاعتماد على الوسائل الحديثة والمتطورة لمواجهة الأزمات والتحول إلى الاقتصاد الرقمي.

واقع الاقتصاد الرقمي في ليبيا

توجد العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس واقع التحول الرقمي في ليبيا، من بينها مؤشرات الاتجاهات العامة، ومؤشر مسح الحكومة الإلكترونية، ويعد من أبرز المؤشرات التي تستخدم في تقييم وضع الاقتصاد والأسواق في ليبيا، مؤشر الولوج إلى الاقتصاد الرقمي، الذي يعتبر أداة رئيسية لقياس مدى تبني الدولة والمجتمع للتقنيات الرقمية وانخراطهما في البيئة الاقتصادية الرقمية.

مؤشرات الولوج للاقتصاد الرقمي

لتحليل واقع التحول الرقمي في الدول العربية، أصدرت اللجنة الفنية في إدارة الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، التابع لجامعة الدول العربية، النسخة الثانية من تقرير المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي، ويستند هذا المؤشر في تقييمه لوضع التحول الرقمي في الوطن العربي إلى خمسة محاور رئيسية، وهي: (الأسس الرقمية، الابتكار الرقمي، الحكومة الرقمية، الأعمال الرقمية، والمواطن الرقمي).

كما يتضمن المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي تسعة محاور فرعية، تمكن من تصنيف الدول العربية استناداً إلى أدائها عبر 57 مؤشراً رئيسياً وفرعياً، وقد صنّف التقرير دولة ليبيا ضمن المجموعة الثالثة، وهي الفئة التي تحتاج إلى تنشيط رقمي، إلى جانب مزيد من الاستثمارات لتعزيز قدراتها الرقمية وتحسين بنيتها التحتية التكنولوجية. وقد جاءت ليبيا في المرتبة الثامنة عشرة بمؤشر رقمي بلغ 17.4، وهي مرتبة متأخرة تعكس اتساع الفجوة الرقمية التي لا تزال تعاني منها البلاد. (جامعة الدول العربية، 2020).

مؤشر قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات

يعد قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد الرقمي؛ إذ أوضحت العديد من الدراسات أن الاستثمار الصحيح في هذا القطاع يولد منافع اقتصادية كبيرة تسهم في نمو الاقتصاد الرقمي وتعزيزه. (الأمم المتحدة، 2017)

المقارنة بين دولة ليبيا وبعض دول الوطن العربي في التحول الرقمي

يعد استخدام الإنترنت والتقنيات الحديثة المتطورة الأساس المحوري لعملية التحول الرقمي في أي دولة، سواء كانت نامية أو متقدمة، وذلك لأن معظم العمليات الاقتصادية الرقمية الحديثة تنجز عبر شبكة الإنترنت، ومع ذلك تختلف قدرة الدول على الاستفادة من الإنترنت تبعاً لمستوى بنيتها التحتية الرقمية، مما يؤدي إلى تفاوت في مدى فاعلية التحول الرقمي بين الدول.

الجدول رقم (1): يوضح عدد مستخدمي الإنترنت في بعض البلدان العربية (2024-2025)

الدولة	عدد مستخدمي الإنترنت	النسبة المئوية %
البحرين	1,641,000	98.9%
ليبيا	4,800,000	68.1%
العراق	24,060,000	55.6%
قطر	3,080,000	98.7%
الكويت	4,589,000	98.2%
السعودية	36,340,000	98.2%

73.8%	80,090,000	مصر
98.0%	10,310,000	الإمارات

المصدر: اعداد الباحث

يوضح الجدول السابق تطور عدد مستخدمي الإنترنت ونسب انتشار استخدامه في عدد من الدول العربية حتى عام (2024 - 2025)، ويتبين من البيانات أن معظم دول الخليج، مثل البحرين، قطر، الكويت، والإمارات، قد حققت نسب انتشار مرتفعة للغاية تجاوزت 98%، وهو ما يعكس البنية التحتية القوية لهذه الدول في مجال الاتصالات، وكذلك السياسات الحكومية التي تدعم التحول الرقمي، وتوافر الخدمات بأسعار مناسبة وجودة عالية. أما في الدول ذات الأوضاع الاقتصادية أو السياسية الأقل استقراراً مثل العراق وليبيا؛ فنلاحظ انخفاض نسب الاستخدام، إذ سجل العراق نسبة 55.6% وليبيا 68.1%. ويعزى ذلك إلى عدة عوامل أبرزها التحديات الأمنية والاقتصادية التي تؤثر على توسيع خدمات الإنترنت والبنية التحتية الرقمية، فضلاً عن تفاوت القدرة الشرائية للمواطنين في تلك الدول.

ويظهر من الجدول أن مصر شهدت قفزة ملحوظة في عدد مستخدمي الإنترنت، حيث بلغ عددهم أكثر من 80 مليون مستخدم بنسبة انتشار تقدر بحوالي 73.8%، وهو ما يدل على التوسع الكبير في خدمات الإنترنت وانتشار الهواتف الذكية، إضافة إلى جهود الدولة في تعزيز التحول الرقمي. بشكل عام تؤكد البيانات الحديثة لعام 2024 - 2025 استمرار التباين بين الدول العربية في نسب استخدام الإنترنت، وهو ما يعكس الفروق في مستوى التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والاستثمارات الموجهة لقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات، وتعد هذه المؤشرات مهمة لتحليل جاهزية الدول العربية للتحول الرقمي، والتوسع في تطبيقات الاقتصاد الرقمي والخدمات الإلكترونية في المستقبل القريب.

التحديات التي تواجه التحول المالي الرقمي في ليبيا (علي، وآخرون، 2021، ص: 195)

1. نقص البنية التحتية الرقمية شبكات الإنترنت ذات السرعة العالية، وهذا يؤدي عرقلة النشاط الاقتصادي الحديث المعتمد على التطور التكنولوجي، كما يؤدي إلى عدم إلحاق الاقتصادي الليبي بالاقتصاديات الحديثة الأخرى.
2. نقص الكفاءات والمهارات الرقمية من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الليبي في التحول إلى اقتصاد رقمي قادر على مواجهة التطورات التكنولوجية الحديثة حول دول العالم سواء النامية أو المتقدمة
3. يفتقر الاقتصاد الليبي الموارد المالية اللازمة للاستثمار في التكنولوجيا مما يعرقل النشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي.
4. ومن أهم التحديات التي تواجه التحول الرقمي في القطاع المالي والأسواق في ليبيا عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية، حيث يؤثر عدم الاستقرار السياسي بصورة مباشرة على تحويل الاقتصاد من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد رقمي متطور.
5. تحديات الأمن السيبراني

المبحث الثاني تأثير التحول الرقمي على الأسواق الليبية

المطلب الأول: تأثير التحول الرقمي على قطاع الأسواق في ليبيا

يشمل قطاع الأسواق في ليبيا كلاً من الشركات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الأفراد الذين يساهمون بأنشطتهم التجارية والاستهلاكية في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، وتعتمد الدولة الليبية بشكل كبير على القطاع العام في دعم الاقتصاد، من خلال توفير الاحتياجات الأساسية وتطوير مختلف القطاعات الحيوية، مثل الزراعة والصناعة وغيرها، والتي تعد من الركائز الأساسية في دعم الاقتصاد الليبي وتعزيز نموه. (الحاسي، 2020، ص: 35)

ويسيطر القطاع العام على الحياة الاقتصادية في ليبيا، في حين يلعب القطاع الخاص دورًا محدودًا مقارنة به، إذ يتكوّن من عدد من الشركات الرسمية، إلى جانب المشاريع الصغيرة والصغيرة جدًا وغير الرسمية، مما يجعله يمثل نسبة بسيطة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا القطاع يستوعب نسبة محدودة من العمالة، خاصة في مجالي التجارة والخدمات المالية، ويلاحظ أن التوجه نحو التحول الرقمي يختلف من قطاع إلى آخر داخل الاقتصاد الليبي، ومن صناعة إلى أخرى، حيث تسعى بعض القطاعات إلى تسريع وتيرة الرقمنة للاستفادة من إمكانيات التحول الرقمي في تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم مسار النهوض بالاقتصاد الوطني، وفي نفس الوقت تواجه قطاعات أخرى داخل الاقتصاد الليبي تحديات وصعوبات في التحول الرقمي (Westerman وآخرون، 2021، ص: 88)

يعد توسيع نطاق المنافسة من أبرز تأثيرات التحول الرقمي على قطاع الأسواق في ليبيا، حيث ساهم في انتشار التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى زيادة التفاعل والمنافسة بين الشركات العالمية والمحلية، وقد دفع ذلك الشركات الليبية إلى الابتكار، والعمل على تقديم منتجات وخدمات ذات جودة وكفاءة عالية، بما يواكب المعايير العالمية ويسهم في تعزيز حضورها داخل الأسواق المحلية والعالمية.

كما ساهم التحول الرقمي في تغيير سلوك المستهلك الليبي، الذي أصبح أكثر وعيًا بالمنتجات والخدمات المتاحة في الأسواق العالمية، وأكثر قدرة على المقارنة والاختيار، وقد أدى هذا الوعي المتزايد إلى ارتفاع مستوى التطلعات لدى المستهلكين، مما دفع السوق الليبي إلى تطوير خدماته ومنتجاته. بالإضافة إلى ذلك، أتاح التحول الرقمي فرص عمل جديدة في مجالات متعددة، مثل التسويق الرقمي، وتحليل البيانات، والتسويق الإلكتروني، مما ساهم في تنويع مصادر الدخل داخل السوق الليبي وتعزيز النمو الاقتصادي.

كما أدى إلى تحسين كفاءة الأعمال، من خلال تسهيل العمليات والإجراءات، وزيادة الإنتاجية، وتقليل تكاليف الإنتاج، وهو ما انعكس بشكل إيجابي على أداء المؤسسات والشركات في مختلف القطاعات.

نتائج البحث:

أظهرت نتائج الاستبيان أن معظم العبارات جاءت بمستوى تقييم مرتفع، مما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية التحول الرقمي وتأثيره الإيجابي على الأسواق الليبية. وسجلت العبارة المتعلقة بدور التحول الرقمي في تعزيز الشفافية المالية أعلى متوسط حسابي (4.7) مع انحراف معياري منخفض (0.6)، مما يدل على توافق كبير بين المشاركين حول هذا الجانب. كما أظهرت العبارة المتعلقة بتكلفة تقنيات التحول الرقمي تأثيراً كبيراً في تأخر التطبيق بمتوسط مرتفع (4.5)، مما يبرز أهمية معالجة هذه التحديات.

من جهة أخرى، يشكل ضعف الإنترنت (4.3) ونقص التشريعات الداعمة (4.2) عوائق بارزة أمام تحقيق التحول الرقمي في ليبيا. عمومًا، تعكس النتائج وعيًا عاليًا بأهمية التحول الرقمي وضرورة تجاوز التحديات لتحقيق أقصى استفادة اقتصادية.

جدول رقم (2): تحليل آراء المشاركين حول واقع التحول الرقمي في القطاع المالي الليبي

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى
1	يتوفر في مؤسستك البنية التحتية اللازمة لدعم التحول الرقمي.	3.7	1.4	مرتفعة
2	تساهم تقنيات التحول الرقمي في تحسين كفاءة العمليات المالية داخل المؤسسة.	4.1	1.0	مرتفعة
3	يمثل ضعف الإنترنت عائقاً أمام تطبيق التحول الرقمي في ليبيا.	4.3	0.9	مرتفعة
4	تُعتبر الكوادر البشرية المدربة من أهم عناصر نجاح التحول الرقمي.	3.8	1.1	مرتفعة
5	يعاني القطاع المالي في ليبيا من نقص في التشريعات التي تدعم التحول الرقمي.	4.2	0.9	مرتفعة

مرتفعة	0.6	4.7	يؤثر التحول الرقمي إيجابياً على مستوى الشفافية المالية في الأسواق الليبية.	6
مرتفعة	0.8	4.5	تؤدي تكلفة تقنيات التحول الرقمي المرتفعة إلى تأخر تطبيقها في القطاع المالي.	7
مرتفعة	1.0	4.1	يساهم التحول الرقمي في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات المالية الليبية.	8
مرتفعة	0.8	4.0	تؤثر التحديات الأمنية والاختراقات السيبرانية على فعالية التحول الرقمي.	9
مرتفعة	1.0	4.0	يمكن للتحول الرقمي أن يساهم بشكل كبير في تحسين أداء الاقتصاد الليبي.	10

الاستنتاجات

1. أهمية التحول الرقمي: أظهرت النتائج إدراكاً عالياً لأهمية التحول الرقمي في تعزيز كفاءة العمليات المالية، والشفافية، والقدرة التنافسية للمؤسسات المالية في ليبيا.
2. العوائق والتحديات: يعد ضعف البنية التحتية، وخصوصاً الإنترنت، بالإضافة إلى نقص التشريعات والتحديات الأمنية، من أبرز العوائق التي تعرقل تطبيق التحول الرقمي بشكل فعال.
3. دور الكوادر البشرية: أكد المشاركون على أهمية الكوادر البشرية المدربة كعامل رئيسي لنجاح التحول الرقمي في المؤسسات المالية.
4. التكاليف المرتفعة: تعتبر التكلفة المرتفعة لتقنيات التحول الرقمي تحدياً كبيراً، مما يستدعي توفير حلول لتمويل وتنفيذ هذه التقنيات.
5. التأثير الاقتصادي الإيجابي: أوضحت النتائج أن التحول الرقمي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تحسين أداء الاقتصاد الليبي من خلال تعزيز الشفافية، تقليل التكاليف التشغيلية، ورفع الكفاءة العامة.
6. ضرورة وضع خطط استراتيجية: يحتاج القطاع المالي إلى وضع استراتيجيات شاملة تتضمن تحسين البنية التحتية، تطوير التشريعات، وتقديم برامج تدريبية لدعم التحول الرقمي وتحقيق أهدافه.

التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية: ضرورة تحسين خدمات الإنترنت وتوسيع نطاقها لتوفير بيئة ملائمة لتطبيق التحول الرقمي في القطاع المالي.
2. إعداد التشريعات الداعمة: العمل على تطوير إطار قانوني وتشريعي يدعم تطبيق التحول الرقمي ويضمن حماية البيانات وتعزيز الثقة في الأنظمة الرقمية.
3. توفير برامج تدريبية: الاستثمار في تدريب وتأهيل الكوادر البشرية لتعزيز مهاراتها الرقمية وضمان جاهزيتها للتعامل مع التقنيات الحديثة.
4. تخفيض تكاليف التقنيات الرقمية: تقديم حوافز مالية ودعم حكومي لتقليل تكلفة تقنيات التحول الرقمي وتشجيع المؤسسات على تبنيها.
5. معالجة التحديات الأمنية: تعزيز الأمن السيبراني من خلال تبني أحدث التقنيات في حماية البيانات وتطوير خطط استجابة فعالة للاختراقات.
6. زيادة الوعي بأهمية التحول الرقمي: تنظيم حملات توعية وبرامج تعليمية لتوضيح فوائد التحول الرقمي على مستوى المؤسسات والمجتمع.
7. تشجيع التعاون المحلي والدولي: تعزيز الشراكات مع جهات دولية لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال التحول الرقمي وتطوير حلول مبتكرة.
8. تخصيص موارد مالية مستدامة: توفير صناديق تمويل مخصصة لدعم مشروعات التحول الرقمي في المؤسسات المالية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. الأمم المتحدة (2017)، آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، بيروت - لبنان.
2. المصدر، وآخرون، (2020)، دور التحول الرقمي في تحسين الخدمات الحكومية في فلسطين، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال.

3. الحاسي، عبد الله، (2020)، دراسة تمهيدية عم الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصاد الليبي، الأمم المتحدة – الاسكوا.
4. خالد علي، وآخرون (2021)، التحول الرقمي وأثره في تطوير قطاع الأعمال الليبي: الواقع والآفاق، مجلة الدراسات الاقتصادية.
5. كنز نتيو، محمد دهان، (2019)، واقع الاقتصاد الرقمي في العالم العربي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة قسنطينة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Bonnet D, Westerman G. The new elements of digital transformation. MIT Sloan Manage Rev. 2021 Winter;62(2):82-89.
2. Katz RL. Social and economic impact of digital transformation on the economy. International Telecommunication Union; 2017. Available from: https://www.itu.int/en/ITU-D/Conferences/GSR/Documents/GSR2017/Soc_Eco_impact_Gigital_transformation_finalGSR.pdf